# «الأولى» توقع عقد بيع شركتين تابعتين.. وتنتقل ملكية إحداهما

أعلنت الشركة الأولى للاستثمار عن توقيع عقد بيع شركتين تابعتين، وذلك بعد أن تم الانتهاء من إجراءات نقل ملكية إحدى الشركتين.

وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، أمس الخميس، إنها ستفصح لاحقاً عن نقل ملكية الشركة الأخرى عند الانتهاء من إجراءات نقل الملكية.

وأوضحت "الأولى" أن أثر الصفقة سيظهر في البيانات المالية المُجمعة للفترة المنتهية في 31 مارس 2021، وذلك بزيادة النقد والنقد المعادل بمبلغ 1.028 مليون دينار، وانخفاض الموجودات المحتفظ بها لغرض البيع بمبلغ 2.391 مليون دينار. كما سيترتب على الصفقة انخفاض مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها للبيع بمبلغ 1.060 مليون دينار، وانخفاض المطلوبات الأخرى بمبلغ 302.6 ألف دينار.

شدد على أهمية التعاون المشترك مع المؤسسات الرسمية والأكاديمية

# مركز الكويت للتحكيم التجاري يعقد أولى اجتماعاته لعام 2021

جانب من الاجتماع

عقد مجلس إدارة مركز الكويت للتحكيم التجاري التابع لغرفة تجارة وصناعة الكويت اجتماعه الأول لهذا العام برئاسة عبد الوهاب محمد الوزان – رئيس مجلس الإدارة، صباح في مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت.

ناقش المجلس من خلال هذا الاجتماع الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال والتي تتعلق بنشاط المركز في إطار تحقيق رسالته بنشر ثقافة التحكيم التجاري وسعياً منه لتعزيز وتفعيل الطرق البديلة لحل المنازعات لما لذلك من آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي والشركات الاستثمارية، وفي هذا الصدد شدد المجلس على أهمية التعاون المشترك مع المؤسسات الرسمية والأكاديمية، ذات العلاقة لتطوير بيئة قانونية حديثة تواكب المستجدات وتستوعب المتغيرات، وهو الأمر الذي قام المركز بموجبه بالاتفاق مع بعض هذه المؤسسات للتوقيع على مذكرات تفاهم معها.

من جهته أكد الوزان بان هذه التفاهمات تستهدف المستثمرين وأصحاب اللاعمال وأصحاب المشاريع المتوسطة والكبيرة، كما تأتي انطلاقاً من قناعة المركز بأهمية تسوية المنازعات في المعاملات التجارية والمالية عن طريق التحكيم المؤسسي كآلية عادلة وناجعة بوصفها آليات تسوية وحسم لهذه النزاعات وذلك لما تتسم به من مزايا متعددة منها الكفاءة الفنية وبساطة الإجراءات، فضلاً عن أنها توفر مناخاً ملائماً للحوار والنقاش بين جميع الأطراف للوصول إلى الهدف المشترك؛ وإدراكاً من تلك المؤسسات بضرورة وأهمية التعاون وحل النزاعات وفق هذه الآلية، لما لها من ضمانات المرونة والسرية والتخصص والسرعة في الإجراءات والأحكام، وأيضاً لما تتضمنه من مشاركة أطراف النزاع في إيجاد حل حاسم وسريع. كما أشار الوزان أنّ المركز قد بادرَ بالتوجه للمؤسسات الأكاديمية الحكومية منها والخاصة للإتفاق على المشاركة في بناء جسور للتعاون الثقافي لإعداد جيل من المتخصصين في هذا المجال، بما يؤهلهم لأداء دور أكبر في قضاء التحكيم الدولي في المنازعات التي يكون الجانب العربي طرفاً فيها، وتهدف تلك المبادرة إلى تزويد تلك المؤسسات بالمعرفة والدراية بالتحكيم التجاري خاصة في ظل الأهمية المتزايدة للتحكيم في دولنا الخليجية، وسعياً لتحقيق نتائج تواكب التطورات الحديثة في قوانين التحكيم لتفعيل الأهداف المرجوة من هذا التعاون.

كما استعرض المجلس الموسم الثقافي والفعاليات المزمع إقامتها خلال النصف الأول من لعام 2021، والذي ينظم مجموعة من البرامج المتخصصة والمستجدات العلمية والعملية في مجال التحكيم محلياً ودولياً، بالإضافة إلى العديد من الندوات الإفتراضية والحلقات النقاشية التي ستعقد عن بعد On Line من خلال برامج التقنيات الحديثة، فضلاً عن برنامج إعداد المحكمين والموفقين الذي يعقده المركز بشكل دوري، والتي تشتمل كل دورة على ثلاث مراحل ويحاضر فيها كوكبة من أساتذة القانون من جامعات مختلفة محلية وإقليمية.

ومن الجدير بالذكر أن المركز – وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد من جراء جائحة كورونا والتي مازال آثارها ممتداً لهذا العام – استمر في إقامة الأنشطة والفعاليات المختلفة خلال العام المنصرم، وتمثلت تلك الأنشطة والفعاليات في عقد العديد من الندوات والحلقات النقاشية والدورات التدريبية عن طريق برنامج 'ZOOM'، كالندوة التي أقيمت تحت عنوان "الآليات الحديثة للتحكيم في ظل الأزمات" والحلقة النقاشية "إشكاليات نظر دعاوى التحكيم في ظل جائحة كورونا" والندوة الإلكترونية "التحكيم في منازعات الملكية الفكرية" بالتعاون مع مركز تدريب الملكية الفكرية التابع للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، وغيرها من الفعاليات والأنشطة التي نفذها المركز خلال هذا العام والعام الماضي، والتي أدت إلى تفاعل واسع في الأوساط القانونية والتحكيمية داخلياً وخارجياً وشارك فيها العديد من الجنسيات المختلفة قاربت الخمسة عشر دولة، بالإضافة إلى الاستفادة من القامات العلمية الدولية والإقليمية سواء المحاضرين او المشاركين من خلال نقل الخبرات من دول متعددة.

واختتم المجلس إجتماعه متنمياً السلامة للجميع وأن تمر أزمة جائحة كورونا وما خلفته من تداعيات وقد مَنّ الله علينا برفع هذا البلاء، داعين المولى جل شأنه للجميع بدوام الصحة والعافية.

# اللون الأحمر يسيطر على أداء مؤشرات البورصة وسط تباين التداولات

أنهت بورصة الكويت تعاملات أمس الخميس باللون الأحمر، حيث هبط مؤشرها العام 0.63بالمئة، وانخفض السوق الأول 0.70بالمئة، وتراجع المؤشران "رئيسي 50" والرئيسي بنسبة 0.22بالمئة و0.41بالمئة على الترتيب.

وتباينت حركة التداولات ، حيث ارتفعت السيولة بالبورصة بنسبة 7.8بالمئة لتصل إلى 41.88 مليون دينار مقابل 38.84 مليون دينار بالأمس، فيما تراجعت الكميات 17.3بالمئة لتصل إلى 248.43 مليون سهم مقابل 300.28 مليون سهم بجلسة الأربعاء.

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات انخفاضاً اليوم بصدارة التأمين بتراجع نسبته 2.39بالمئة، بينما ارتفعت مؤشرات 4 قطاعات أخرى يتصدرها التكنولوجيا بنمو قدره 6.32بالمئة.

وجاء سهم "أرزان" على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بانخفاض نسبته 10.28بالمئة، فيما تصدر سهم "فيوتشر كيد" القائمة الخضراء مرتفعاً بنحو 9.44بالمئة.

وحقق سهم "الكويت الوطني" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 6.11 مليون دينار متراجعاً بنسبة 1.19بالمئة، بينما تصدر سهم "أرزان" نشاط الكميات بتداول 41.28 مليون سهم.

وأغلقت بورصة الكويت تعاملاتها على انخفاض مؤشر السوق العام 8ر35 نقطة ليبلغ مستوى 34ر5691 نقطة بنسبة هبوط بلغت 63ر0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 4ر248 مليون سهم تمت عبر 10839 صفقة نقدية بقيمة 8ر41 مليون دينار (نحو 9ر137 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 19 نقطة ليبلغ مستوى 81ر4662 نقطة بنسبة هبوط بلغت 41ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 180 مليون سهم تمت عبر 6436 صفقة نقدية بقيمة 5ر14 مليون دينار (نحو 8ر47 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 5ر43 نقطة ليبلغ مستوى 6213 نقطة بنسبة هبوط بلغت 70ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر68 مليون سهم تمت عبر 4403 صفقات بقيمة 3ر27 مليون دينار (نحو 09ر90 مليون دولار).

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 8ر10 نقطة ليبلغ مستوى 35ر4845 نقطة بنسبة هبوط بلغت 22ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8ر134 مليون سهم تمت عبر 4256 صفقة نقدية بقيمة 11 مليون دينار (نحو 3ر36 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (فيوتشر كيد) و(امتيازات) و(اموال) و(م الأعمال) أما شركات (وطني) و(بيتك) و(ارزان) و(زين) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (ارزان) و(معادن) و(استهلاكية) و(الديرة) الأكثر انخفاضا.

## وقف التداول على أسهم «الأولى» حتى 3 مارس

أعلنت بورصة الكويت إيقاف التداول على أسهم الشركة الأولى للاستثمار اعتباراً من يوم الأحد 21 فبراير الجاري إلى يوم الأربعاء الموافق 3 مارس 2021.

وقالت البورصة في بيان على موقعها الرسمي، أمس الخميس، إن الإيقاف جاء بناءً على قرار الجمعية العمومية للشركة والتي أقرت فيها تخفيض رأس المال.

وأوضحت أن الإيقاف ممتد لحين انتهاء "الأولى" من إجراءات التخفيض على أن يتم إعادة أسهم الشركة للتداول اعتباراً من يوم الخميس 4 مارس المُقبل.

كانت عمومية "الأولى" انعقدت أواخر ديسمبر الماضي، ووافقت على جميع بنود جدول الأعمال والخاصة بإطفاء جزء من الخسائر المتراكمة البالغة 42.913 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2019، وتخفيض رأس المال من 65.107 مليون دينار إلى 44.598 مليون دينار.

وتحولت "الأولى" للربحية بنهاية التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 196.55 ألف دينار، مقابل خسائر بقيمة 1.63 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2019.

## عودة التداول على سهمي «الرابطة» و«لوجستيك»

أعلنت بورصة الكويت عن إعادة التداول على أسهم شركتي رابطة الكويت والخليج النقل، وكي جي إلى لوجستيك، اعتباراً من يوم الأحد المُقبل الموافق 21 فبراير الجاري، وذلك بعد إفصاح الشركتين عن معلومات جوهرية.

وقالت البورصة في بيان على موقعها الرسمي، أمس الخميس، إن "الرابطة" و"لوجستيك" قد أفصحتا عن الحكم الصادر بتاريخ 2 فبراير الجاري في الدعاوي القضائية المرفوعة من شركة تابعة وأخرى زميلة ضد مؤسسة الموانئ الكويتية.

وأوضحت الشركتان في بيانين منفصلين للبورصة ، أن حكم التمييز جاء في صالح مؤسسة الموانئ الكويتية، والتي حكمت برفض طلب وقف التنفيذ.

كانت كل من شركة كي جي إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل (زميلة)، وشركة كي جي إل للمناولة (تابعة)، قد قامتا برفع دعوى ضد "الموانئ" بطلب إلغاء القرار الوزاري الخاص بتعديل بعض بنود نظام المناولة المعمول به في المؤسسة.

وعلى الجانب الآخر، قامت مؤسسة الموانئ الكويتية برفع دعوى فرعية ضد الشركتين، الزميلة والتابعة، للمطالبة بالرسم المُضاعف لمقابل الاستغلال بمبلغ قدره 2.7 مليون دينار عن فترة تسجيلها السابق كمقاول مناولة منفرد.

وأوضحت "الرابطة" و"لوجستيك" أن الأثر المتوقع للحكم النهائي في التمييز يتعذر قياسه في الوقت الراهن، حيث أن هذا الحكم تضمن فقط الفصل في طلب الشق العاجل بوقف التنفيذ، ولا تأثير له على موضوع الدعوى، ولا يحول دون حق الشركتان في تقديم طلبات أخرى مماثلة، ومازال موضوع الطعن متداول أمام محكمة التمييز، ولم يصدر فيه حكم قطعي حتى تاريخه.

وأشارت الشركتان إلى أن حكم محكمة الاستئناف – السابق الإعلان عنه – والمطعون عليه أمام محكمة التمييز لم يتضمن قضاء بإلزام الشركتين (الزميلة والتابعة) بأداء مبلغ أو عمل معين، وبالتالي فهو حكم غير قابل للتنفيذ جبراً.

# أرباح «البحرينية الكويتية للتأمين» ترتفع 41بالمئة خلال 2020

ارتفعت أرباح شركة البحرينية الكويتية للتأمين المدرج أسهمها في بورصتي البحرين والكويت في عام 2020، بنسبة 41 بالمائة، على أساس سنوي.

وبحسب بيان للشركة في موقع البورصة، بلغت أرباحها 10.12 مليون دولار في عام 2020، مقابل نحو 7.15 مليون دولار في عام 2019.

زادت الإيرادات التشغيلية 1 بالمائة إلى 102.25 مليون دولار، مقابل نحو 99.94 مليون دولار في الفترة ذاتها من عام 2019.

وأشارت الشركة إلى أن سبب الزيادة في الأرباح السنوية تعود إلى التحسن الكبير في نتائج الاكتتاب وهو النشاط الرئيسي للشركة.

# «سفن» تمدد عقد مع «نفط الكويت» بقيمة 3.4 مليون دينار

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن عن تمديد عقد مع شركة نفط الكويت بقيمة 3.43 مليون دينار تقريباً.

وقالت "سفن" في بيان للبورصة الكويتية، اليوم الخميس، إن العقد خاص بمشروع تزويد أيدي عاملة فنية متخصصة للأسطول البحري التابع لعمليات شركة نفط الكويت البحرية.

وأوضحت الشركة في البيان أن تمديد العقد المذكور أعلاه لمدة 12 شهراً حتى 31 يناير 2022.

وبينت أن أثر العقد هو تحقيق أرباح تشغيلية سوق يتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة للأعوام 2021 – 2022.

كانت أرباح "سفن" تراجعت 4.7بالمئة في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، لتصل إلى 2.49 مليون دينار، مقابل 2.61 مليون دينار أرباحاً الفترة المماثلة من عام 2019.

# أرباح «نور» السنوية ترتفع 47 بالمئة.. وتوزيع 6 فلوس للسهم نقداً

اجتماع سابق للشركة

أظهرت البيانات المالية لشركة نور للاستثمار المالي ارتفاع أرباح الشركة في العام الماضي بنسبة 46.8بالمئة على أساس سنوي.

وبحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، أمس الخميس، بلغت أرباح العام الماضي 11.857 مليون دينار (39.27 مليون دولار)، مقابل أرباح عام 2019 البالغة 8.077 مليون دينار (26.75 مليون دولار).

وقالت الشركة في بيان للبورصة إن ارتفاع الأرباح خلال سنوات المقارنة يعود إلى الزيادة في حصة نتائج شركات زميلة.

وحققت الشركة أرباحاً بقيمة 2.559 مليون دينار في الربع الرابع من العام الماضي، مقارنة بأرباح نفس الفترة من العام الماضي البالغة 2.246 مليون دينار، بارتفاع نسبته 14بالمئة.

وبلغ إجمالي حقوق مساهمي الشركة في العام الماضي نحو 66.88 مليون دينار، مقارنة مع 64.62 مليون دينار في عام 2019، بزيادة نسبتها 3.5بالمئة.

فيما تراجعت الإيرادات التشغيلية للشركة في العام الماضي بنحو 5بالمئة، لتصل إلى 28.50 مليون دينار، مقابل 29.99 مليون دينار تقريباً في عام 2019.

وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية عن العام الماضي بنسبة 6بالمئة من القيمة الاسمية للسهم بواقع 6 فلوس للسهم، وبقيمة إجمالية تبلغ نحو 2.37 مليون دينار.

كانت أرباح الشركة ارتفعت 59.5بالمئة بالتسعة أشهر الأولى من العام الماضي، لتصل إلى 9.3 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 5.83 مليون دينار بالفترة نفسها من عام 2019.

# المدلج يستقبل مجموعة مصرفي لبحث سبل التعاون ودعم العمالة الوطنية

جانب من الاستقبال

استقبل وزير التجارة والصناعة والشئون الاقتصادية فيصل المدلج رئيس مجموعة مصرفي فيصل الكندري وذلك للبحث ووضع حلول جذرية لمعالجة الضرر الذي يلحق بالعمالة الوطنية ، وقال الكندري أن أبرز المطالب التي يسعون إليها هي استقلالية الهيكلة بالقرارات التي تدعم الموظف الكويتي بالقطاع الخاص وإلغاء كافة الشروط التي تقف ضد تعليم الموظف الكويتي بالقطاع الخاص وكذلك تم تقديم عدة مقترحات من بينها آلية صرف دعم العمالة ومستحقيها من اذن عمل والتكلفة العامة.

وتقدم الكندري بالشكر الجزيل للوزير على حسن استقباله ولباقته وعلى السياسة الحكيمة التي يتبعها وسعة صدره بتلقي المطالب العمالية من أجل التطوير ودعم الموظف الكويتي بالقطاع الخاص ، وكذلك حرصه ومتابعته عن كثب للمطالب المقدمه من مجموعة مصرفي .